

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY



النشرة الصباحية

الأحد، ٢٨ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة



صادرات النفط السعودية عبر البحر الأحمر تتواصل دون انقطاع

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تواصل المملكة العربية السعودية تصدير النفط الخام عبر البحر الأحمر كالمعتاد على الرغم من هجمات الحوثيين على السفن في المنطقة، ونقلت أويل بريس عن محمد القحطاني رئيس قسم التكرير وتجارة النفط والتسويق في أرامكو، قوله: «نحن نتحرك في البحر الأحمر بشحناتنا من النفط والمنتجات»، مضيفاً أن المخاطر «يمكن التحكم فيها».

وهذا يختلف بشكل صارخ عن تجار النفط الآخرين، الذين أعادوا توجيه حركة الناقلات بعيداً عن البحر الأحمر، وقد أدى ذلك إلى زيادة التكاليف بشكل كبير، حيث أضافت الرحلة الأطول حول رأس الرجاء الصالح في أفريقيا ما يقرب من مليون دولار إلى فاتورة النقل للناقلة، وفقاً لبيانات إل إس إي جي لبحاث الشحن.

ومع ذلك، أظهرت بيانات سمسة السفن من إكسكولوسيف أن شحنات الخام السعودي إلى أوروبا انخفضت بين ديسمبر وهذا الشهر بنسبة 15 %، مما يشير إلى بعض التدخل في حركة المرور العادية، ونجحت «أرامكو» بتعزيز القدرات التصديرية من ساحل البحر الأحمر بإضافة ثلاثة ملايين برميل يومياً من طاقة تصدير النفط الخام السعودي بعد تمكنها من تحديث فرصة ينبع الجنوبية، حيث تم دمج محطة ينبع في المدينة الساحلية على ساحل البحر الأحمر مع شبكة إمدادات النفط الخام الحالية.

ونجحت أرامكو بتوسعة خط أنابيبها للنفط الخام الممتد شرق غرب والذي من شأنه أن يزيد من كميات نقل النفط الخام التي يمكن أن يصدرها من البحر الأحمر وفي عام 2018 نقل خط الأنابيب بين الشرق والغرب ما معدله 2.1 مليون برميل يومياً من النفط الخام، ومن المتوقع أن تزداد طاقة خط الأنابيب من الشرق إلى الغرب من 5 ملايين برميل يومياً إلى 6.5 ملايين برميل يومياً في عام 2023.

بالإضافة إلى ذلك، يكتسب خط أنابيب أرامكو السعودية شرق - غرب أهمية خاصة تتمثل في ربط مرافق إنتاج النفط الخام في المنطقة الشرقية بمدينة ينبع على الساحل الغربي للمملكة، مما يوفر الرونة للتصدير من الساحل الشرقي والغربي للمملكة.

وتمثل معامل بقيق الشريان في خط أنابيب الشرق والغرب التابع للشركة والذي يؤدي دوراً حاسماً في ربط منشآت إنتاج النفط في المنطقة الشرقية وينبع على الساحل الغربي، وتوفير الرونة للتصدير من الساحل الشرقي والغربي للمملكة. بالإضافة إلى ذلك تعد منشأة بقيق أكبر محطة لتثبيت النفط الخام في العالم. وتدير الشركة أربع محطات خام بسعة تخزين إجمالية قدرها 66.4 مليون برميل كما في 31 ديسمبر 2018، مما يساهم في الرونة التشغيلية ويدعم موثوقية العرض.

في وقت تستمر أزمة الشحن البحري في البحر الأحمر، وحتى منتصف يناير، ظلت السفن الضخمة التي تنقل 12 % من تجارة النفط العالمية عن طريق البحر، تعبر قناة السويس إلى حد كبير، حتى مع هجمات المسلحين الحوثيين في اليمن التي أقلقت معظم سفن الحاويات التجارية.

وفي الوقت الذي قالت فيه المجموعات اللوجستية الرئيسية مثل ميرسك، وهاباج لويد، وشركة البحر الأبيض المتوسط للشحن، إم إس سي، إنها ستعيد توجيه حركة المرور في جميع أنحاء إفريقيا، انخفضت سعة الحاويات اليومية للسفن في منطقة البحر الأحمر وقناة السويس إلى ثلث المستويات العادية فقط اعتباراً من 1 يناير، وفقاً لمعهد «كيل».

ومنذ ذلك الحين، دفعت الضربات التي تقودها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في اليمن، والضربات المضادة للحوثيين، شركات النفط الكبرى مثل شل، لإعادة توجيه مساراتها بعيداً عن البحر الأحمر، لينخفض عدد الناقلات في القناة بأكثر من 50 % في الأسبوع الذي بدأ في 15 يناير مقارنة بالأسبوع السابق، وفقاً لزيود بيانات الشحن إيه إكس إس مارين.

وكما هي الحال مع تأثير الهجمات على التجارة غير النفطية، فإن نتائج كل هذا على الأسعار العالمية معقدة. وارتفعت أسعار الشحن للناقلات بنسبة 30 % منذ منتصف ديسمبر، لكن النمو الاقتصادي الضعيف والفائض العالي يفتحان باباً جديداً لإمدادات النفط مقارنة بالطلب، وقد يخفف أيضاً التأثير التضخمي للانسداد، والأمر الأكثر وضوحاً هو التأثير على المصدرين الذين يستخدمون قناة السويس بكثافة، مثل روسيا.

ومنذ اندلاع الحرب الأوكرانية في فبراير 2022، سيطر النفط الخام الروسي الرخيص بشكل متزايد على التدفقات المتجهة شرقاً إلى الصين والهند، أكبر مستهلكي النفط في العالم، واللذين لم تفرضوا عقوبات على الإمدادات الروسية. وشكلت شحنات النفط من روسيا حوالي 75 % من حركة النفط المتجهة جنوباً في قناة السويس في النصف الأول من عام 2023، وكان معظمها متجهًا إلى الهند والصين.

وتواجه ناقلة النفط الروسية للتجهة إلى الصين أو الهند خياراً متزايد الصعوبة. ومقارنة بالطريق الأطول بكثير حول رأس الرجاء الصالح في أفريقيا، تفرض القناة رسوم عبور، ولكنها تقلل وقت السفر بما يقرب من أسبوعين. وفي حين أن علاوات التأمين على الناقلات التي تمر عبر خليج عدن تختلف من سفينة إلى أخرى، فقد ارتفعت إلى حوالي 1٪ من القيمة التأمينية وسط التوترات الحالية.

وبالنسبة لسويس ماكس، وهي أكبر سفينة قادرة على عبور قناة السويس محملة بالكامل، فإن هذا يعني أن التكلفة الإجمالية لبرميل النفط لرحلة نموذجية بين مستودع نفط بريمورسك الروسي في بحر البلطيق وميناء سيكا الهندي ارتفعت إلى 4.24 دولار.

وإذا ارتفعت علاوات التأمين إلى 1.8 ٪ - وهو ما قد يحدث إذا تصاعدت التوترات - فإن الرحلة سوف تصبح باهظة التكلفة بقدر تكلفة المرور عبر أفريقيا البالغة 4.74 دولار للبرميل، دون الأخذ في الاعتبار ارتفاع تكاليف الشحن أو الوقود.

وهذا يعني من وجهة نظر الصين أو الهند أن النفط الروسي سيكون لاحقاً، أو أعلى، أو كليهما. وإن مدى قدرتها التنافسية ليس قضية تافهة بالنسبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين - فمنذ بداية الحرب الأوكرانية، اشترت الصين ما قيمته 63 مليار يورو (69 مليار دولار) من النفط الروسي، في حين استوردت الهند 42 مليار يورو، وفقاً لمركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف.

وهناك بالفعل علامات على التحول، إذ وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، شكلت الصادرات الروسية حوالي 20 ٪ من الصادرات إلى الصين والهند. لكن خلال الشهرين الماضيين، تراجعت الصادرات الروسية إلى نحو 18 ٪، ومع إثارة الحوثيين للبحر الأحمر وتحوم الأسعار حالياً عند 80 دولاراً للبرميل.

وقال الجيش الأمريكي إن قوات القيادة المركزية الأمريكية ضربت في 20 يناير صاروخاً مضاداً للسفن أطلقه الحوثيون كان يستهدف خليج عدن وكان جاهزاً للانطلاق، وكان متحدث باسم الحوثيين قد أعلن في 15 يناير أن الجماعة المسلحة ستوسع أهدافها في منطقة البحر الأحمر لتشمل السفن الأمريكية، حيث تعهدت بمواصلة الهجمات بعد الضربات الأمريكية والبريطانية على مواقعها في اليمن.

وأظهرت بيانات الجمارك الصينية يوم 20 يناير أن روسيا شحنت رقماً قياسياً بلغ 107 ملايين طن متري من النفط الخام إلى الصين في عام 2023، أي أعلى بنسبة 24 ٪ عما كانت عليه في عام 2022 وما يعادل 2 مليون برميل يوميا، وانخفضت الواردات من المملكة العربية السعودية، أكبر مورد للصين سابقاً، بنسبة 2 ٪ على أساس سنوي إلى 86 مليون طن.

وقالت شركة الطاقة الروسية نوفاتيك يوم 21 يناير إنها اضطرت إلى تعليق بعض العمليات في محطة ضخمة لتصدير الوقود في بحر البلطيق بسبب حريق اندلع بسبب ما قالت وسائل إعلام أوكرانية إنه هجوم بطائرة بدون طيار. وتبرز مخاطر الشحن في البحر الأحمر للمضطرة والمربكة لأمن النفط وأسعار الشحن، بشكل كبير. وتدعم عمليات التحويل من طريقين شحن عالميين رئيسيين أسعار الحاويات، مما يدفع مؤشر بلاتس للحاويات إلى أعلى مستويات لم تشهد منذ جائحة كورونا.

وفي البحر الأحمر، دفعت هجمات الحوثيين بعض شركات النقل إلى تحويل الشحنات بعيداً عن قناة السويس وحول رأس الرجاء الصالح بدلاً من ذلك. وبأتي هذا بالإضافة إلى القيود المفروضة على المرور عبر قناة بنما بسبب انخفاض منسوب المياه.

وإذا استمرت المشكلات، فسوف يستمر شحن الحاويات إلى أوروبا والولايات المتحدة في رؤية زيادة في أوقات الرحلة وتكاليف وقود إضافية. كما أدت المخاطر المتزايدة في البحر الأحمر إلى زيادة تركيز أسواق النفط على أمن الإمدادات.

ولكن، وبرغم هجمات الحوثيين، تواصل ناقلات النفط العالمية تحركاتها في البحر الأحمر. وأظهرت بيانات تتبع السفن أن حركة ناقلات النفط والوقود في البحر الأحمر كانت مستقرة في ديسمبر، على الرغم من أن العديد من سفن الحاويات غيرت مساراتها بسبب هجمات الحوثيين المتحالفين مع إيران.

وأدت الهجمات إلى ارتفاع تكاليف الشحن بشكل حاد إلى جانب علاوات التأمين، لكن تأثيرها كان أقل مما كان يُخشى على تدفقات النفط، مع استمرار شركات الشحن في استخدام الممر الرئيسي بين الشرق والغرب. وهاجم الحوثيون، الذين قالوا إنهم يستهدفون السفن المتجهة إلى إسرائيل، إلى حد كبير شحنات البضائع غير النفطية.

ولم تحدث التكاليف الإضافية فرقا كبيرا بالنسبة لمعظم شركات الشحن حتى الآن لأن البحر الأحمر لا يزال في متناول الجميع مقارنة بإرسال البضائع حول أفريقيا. لكن الوضع يستحق المراقبة حيث تقوم بعض شركات النفط مثل بريتش بترولسيوم البريطانية، وإيكوير النرويجية بتحويل الشحنات إلى المسار الأطول. وقال الخبراء أيضاً إن زيادة تكاليف الشحن من المرجح أن تعزز صادرات الخام الأمريكي إلى بعض المشترين الأوروبيين.

وقالت ميشيل ويز بوكمان، محللة الشحن في قائمة لويديز: «لم نشهد بالفعل انقطاع حركة الناقلات الذي كان يتوقعه الجميع». وكانت 76 ناقلة تحمل النفط والوقود في المتوسط يومياً في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن في ديسمبر، وهي المنطقة القريبة من اليمن التي شهدت هجمات. وكان هذا أقل بمقدار اثنين فقط من متوسط شهر نوفمبر وأقل بثلاثة فقط من المتوسط خلال الـ 11 شهراً الأولى من عام 2023، وفقاً لبيانات من خدمة تتبع السفن ماري تريس.

وتتبع خدمة التتبع المنافسة كبلر 236 سفينة في المتوسط يوميا عبر جميع أنحاء البحر الأحمر وخليج عدن في ديسمبر، وهو ما يزيد قليلا عن المتوسط اليومي البالغ 230 سفينة في نوفمبر. وأضافت أن التكلفة الإضافية للإبحار حول رأس الرجاء الصالح قبالة أفريقيا بدلا من المرور عبر البحر الأحمر ستجعل رحلات توصيل النفط أقل ربحية. وقالت: «لذلك، ستحاول المضي قدماً».

ومنذ بداية شهر ديسمبر، تضاعفت أسعار التأجير تقريباً وفقاً لبيانات من شركة تحليلات السفن، ماريلم. ويكلف شحن النفط على متن ناقلات سوزيماكس ما يصل إلى 85 ألف دولار يوميا، والتي يمكن أن تحمل ما يصل إلى مليون برميل. وتبلغ تكلفة سفن أفراماكس، التي يمكنها نقل 750 ألف برميل، 75 ألف دولار في اليوم. وانخفضت حركة الناقلات في منطقة جنوب البحر الأحمر لفترة وجيزة بين 18 و22 ديسمبر عندما كثفت جماعة الحوثيين هجماتها على السفن، بمتوسط 66 ناقلة، لكن التحركات استؤنفت بعد ذلك، وفقاً لشركة تتبع الناقلات، ماري تريس. وانخفضت حركة سفن الحاويات في المنطقة بشكل أكثر حدة، بانخفاض 28٪ في ديسمبر مقارنة بنوفمبر، مع انخفاضات حادة في النصف الثاني من الشهر مع تصاعد الهجمات.

وواصلت العديد من شركات النفط الكبرى والمصافي والبيوت التجارية استخدام طريق البحر الأحمر. وقال كاليفين فرويدج، مؤسس شركة تحليلات السفن، مارهيليم: «إن شركات الشحن وعملائها يريدون حقاً تجنب تعطيل الجدول الزمني. لذا فهم ما زالوا يتحملون المخاطر». وأشار إلى أن العديد من ناقلات النفط التي تعبر البحر الأحمر كانت تحمل الخام الروسي إلى الهند، والتي ليس للحوثيين مصلحة في مهاجمتها.

وعبرت السفينة دلتا بوسيدون للمستأجرة من شركة شيفرون، قناة السويس والبحر الأحمر في نهاية ديسمبر في طريقها إلى سنغافورة. وأظهرت البيانات أن السفينة سانمار سارود، التي استأجرتها شركة التكرير الهندية ريلينس، عبرت البحر الأحمر أيضاً في أواخر ديسمبر لتسليم مكونات البنزين إلى الولايات المتحدة.

وقال المتحدث باسم شيفرون «ستواصل بشكل فعال تقييم سلامة الطرق في البحر الأحمر وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط واتخاذ القرارات بناء على آخر التطورات»، وقد عبرت ناقلات أخرى، استأجرتها كليرليك، وحدة شركة جونفور التجارية، وشركة التكرير الهندية بهارات بتروليوم، وشركة أرامكو التجارية السعودية، هذا الطريق في الأسابيع الأخيرة.

ويمكن استخدام البحر الأحمر على بعد حوالي 3700 ميل بحري من رحلة من سنغافورة إلى جبل طارق. وأوقفت بعض الشركات مثل بريتش بتروليوم البريطانية، وإيكوير النرويجية جميع عمليات العبور عبر البحر الأحمر مؤقتًا وأعدت توجيه سفنها في المنطقة.

ومنذ النصف الثاني من ديسمبر، حولت ما لا يقل عن 32 ناقلة أو عبرت عبر رأس الرجاء الصالح، بدلا من استخدام قناة السويس، وفقا لخدمة تتبع السفن فورتيكسا. وأضافت أن الناقلات التي يتم تحويل مسارها هي في الغالب تلك التي استأجرتها الشركات التي أعلنت توقفًا مؤقتًا لحركة البحر الأحمر، أو تلك التي تديرها كيانات أمريكية أو مرتبطة بإسرائيل. وقال تجار زيت الوقود ومصادر التزود بالوقود في آسيا إنهم ما زالوا يراقبون تطورات البحر الأحمر، على الرغم من أن شرق السويس لا يزال مزودًا بوفرة في الوقت الحالي، لذا فمن غير المرجح أن تؤدي عمليات التحويل الحالية إلى رفع الأسعار.

وتشير بيانات كبلر إلى أن الاضطرابات من الشرق إلى الغرب أثرت بشكل رئيسي على الواردات الأوروبية من الديزل ووقود الطائرات حتى الآن. وفي الوقت نفسه، أثرت عمليات التحويل من الغرب إلى الشرق على بعض شحنات زيت الوقود والبنزين الأوروبية إلى الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وشرق إفريقيا، حسبما تظهر بيانات كبلر.

وقال مات سميث، المحلل في شركة كبلر لتتبع السفن، إن التوترات هناك دفعت أيضًا المزيد من مشتري النفط إلى التطلع إلى الولايات المتحدة ومن المحتمل أن تلعب دورًا في الرقم القياسي لصادرات النفط الخام إلى أوروبا البالغ 2.3 مليون برميل يوميًا في ديسمبر، وقال سميث «حالة عدم اليقين المستمرة في البحر الأحمر من المرجح أن تحفز بعض الشراء الأوروبي للخام الأميركي».



النفط يستقر عند أعلى مستوياته في شهرين بفضل النمو الاقتصادي القوي

الجيل الصناعي - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط للأسبوع الثاني على التوالي، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، واستقرت عند أعلى مستوياتها في نحو شهرين، وترجع هذه الزيادة في المقام الأول إلى النمو الاقتصادي الإيجابي في الولايات المتحدة والإجراءات الاقتصادية المحفزة من الصين. وقد عززت هذه العوامل مجتمعة توقعات الطلب. علاوة على ذلك، أدت المخاوف المتعلقة بالإمدادات في الشرق الأوسط إلى تفاقم الضغوط التصاعدية على الأسعار.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.12 دولار، بما يعادل 1.4 %، ليتحدد سعر التسوية عند 83.55 دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوى إغلاق منذ 30 نوفمبر. وصعد الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 65 سنتا أو 0.8 % إلى 78.01 دولارا، وهو أعلى مستوى إغلاق أيضا منذ نوفمبر.

وحقق كلا الخامين مكاسب أسبوعية تزيد على 6 %، مسجلا أكبر زيادة أسبوعية لهما منذ الأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر، وتزامنت هذه الزيادة الملحوظة مع تصاعد الصراع بين إسرائيل وحماس في غزة.

وسلط تيم إيفانز، محلل سوق النفط المستقل، الضوء على التأثير المشترك لعوامل مختلفة على هذه الزيادة في الأسعار. وأشار إلى التحفيز الاقتصادي الصيني ونمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي الأقوى من المتوقع في الربع الرابع كمحركين رئيسيين.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم في هذا الاتجاه تباطؤ بيانات التضخم الأميركية، والتوترات الجيوسياسية المستمرة، والانخفاض المفاجئ الأكبر من المتوقع بمقدار 9.2 ملايين برميل في مخزونات النفط الأميركية الأسبوع الماضي.

وتعتبر هذه التطورات في أسعار النفط مهمة لأنها تعكس الاتجاهات الاقتصادية العالمية الأوسع والديناميات الجيوسياسية. وإن التفاعل بين النمو الاقتصادي، وإجراءات التحفيز، والمخاوف الجيوسياسية، وديناميكيات العرض أمر بالغ الأهمية في تشكيل أسواق النفط العالمية. ويؤثر هذا على قطاع الطاقة وله آثار أوسع على التجارة العالمية، والاستقرار الاقتصادي، والاستراتيجيات الجيوسياسية. وإن فهم هذه العوامل المترابطة أمر ضروري لتحليل المشهد الاقتصادي العالمي ومساره للمستقبلي.

وتبدو المخاوف بشأن العرض واضحة في هيكل العقود الآجلة لخام برنت. وارتفعت علاوة عقد الشهر الأول إلى السادس على كل من برنت وخام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوياتها منذ نوفمبر، مما يشير إلى تصور بتقلص العرض الفوري. كما أدى انقطاع محتمل في إمدادات الوقود بعد هجوم بطائرة بدون طيار أوكرانية على مصفاة نفط موجهة للتصدير في جنوب روسيا إلى دعم الأسعار.

وعلى جانب الطلب، سجلت الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، نموًا اقتصاديًا أسرع من المتوقع في الربع الرابع، حسبما أظهرت بيانات يوم الخميس. وتعززت المعنويات أيضًا هذا الأسبوع بسبب الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الصين لتعزيز النمو.

ومع ذلك، يراهن التجار على أنه من المرجح أن يبدأ البنك المركزي الأمريكي جولته من تخفيضات أسعار الفائدة في مايو، بدلاً من مارس، مما يؤثر على العقود الآجلة للخام.

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأساسية الأمريكية إن مديري الأموال رفعوا صافي مراكز العقود الآجلة للخام الأمريكي والخيارات الطويلة في الأسبوع المنتهي في 23 يناير.

وأضافت شركات الطاقة الأمريكية هذا الأسبوع منصات النفط والغاز الطبيعي للأسبوع الثاني على التوالي للمرة الأولى منذ أوائل ديسمبر، حسبما ذكرت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة.

وارتفع عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار واحد إلى 621 في الأسبوع المنتهي في 26 يناير. وعلى الرغم من زيادة منصات الحفر هذا الأسبوع، قالت بيكر هيوز إن العدد الإجمالي كان 150 منصة، أو 19 %، أقل من هذا الوقت من العام الماضي.

وقالت بيكر هيوز إن منصات النفط ارتفعت بمقدار اثنتين إلى 499 هذا الأسبوع، بينما انخفضت منصات الغاز بمقدار منصة واحدة إلى 119. وانخفض عدد منصات النفط والغاز في الولايات المتحدة بنحو 20 % في عام 2023 بعد ارتفاعه بنسبة 33 % في عام 2022 و67 % في عام 2021، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض أسعار النفط والغاز وارتفاع تكاليف الحفر وخفض الشركات الإنفاق لصالح السداد. الديون وتعزيز العائدات للمساهمين.

وارتفعت العقود الآجلة للخام الأمريكي بنحو 7 % حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 11 % في عام 2023. وفي الوقت نفسه، ارتفعت العقود الآجلة للغاز الأمريكي بنحو 4 % حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 44 % في عام 2023.

وقالت 14 شركة مستقلة للتنقيب والإنتاج تتبعها شركة الخدمات المالية الأميركية، تي دي كاون، إنها تخطط لخفض الإنفاق بنحو 3 % في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وفي العام الماضي، قالت 25 شركة للتنقيب والإنتاج إنهم خططوا لزيادة الإنفاق بنحو 21 % مقارنة بالعام السابق بعد زيادة الإنفاق بنحو 40 % في عام 2022 و 4 % في عام 2021.

وعلى الرغم من انخفاض الأسعار والإنفاق وعدد منصات الحفر، فإن إنتاج النفط والغاز لا يزال في طريقه لتسجيل مستويات قياسية في عامي 2024 و 2025 بسبب مكاسب الكفاءة ومع استكمال الشركات العمل في الآبار المحفورة بالفعل. وانخفض العدد الإجمالي للآبار المحفورة ولكن غير المكتملة المتبقية إلى مستوى قياسي بلغ 4374 في ديسمبر، وفقًا لبيانات الطاقة الفيدرالية التي تعود إلى ديسمبر 2013.

وتكافح روسيا لبيع نفطها عبر المحيط الهادئ، فيما تقطعت السبل بأكثر من اثني عشرة ناقلة محملة بـ 10 ملايين برميل من النفط الخام الروسي من نوع سوكول قبالة سواحل كوريا الجنوبية لأسابيع، ولم يتم بيعها حتى الآن بسبب العقوبات الأميركية ومشكلات الدفع، ووفقًا للتجار وبيانات الشحن.

وتمثل الكميات، التي تعادل 1.3 مليون طن متري، إنتاج أكثر من شهر لمشروع سخالين-1، الذي كان في السابق مشروعًا رئيسًا لشركة إكسون موبيل الأميركية الكبرى، والتي خرجت من روسيا بعد غزو موسكو لأوكرانيا.

وكانت سخالين-1 واحدة من أولى الصفقات في روسيا بعد الاتحاد السوفيتي والتي تم إبرامها بموجب اتفاقية تقاسم الإنتاج. وعندما غادرت شركة إكسون موبيل في عام 2022، انخفض الإنتاج إلى ما يقرب من الصفر ولم يتعافَ بالكامل منذ ذلك الحين. وتشكل الصعوبات في بيع خام سوكول، أحد أهم التحديات التي تواجهها موسكو منذ أن فرض الغرب عقوبات، وواحدة من أخطر الاضطرابات التي تعرضت لها صادرات النفط الروسية منذ عامين.

وقالت واشنطن إنها تريد أن تؤدي العقوبات إلى تقليص إيرادات الرئيس فلاديمير بوتين وآلته الحربية في أوكرانيا، وليس تعطيل تدفقات الطاقة الروسية إلى الأسواق العالمية. وفي العام الماضي، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عدد من السفن والشركات المشاركة في نقل الخام الروسي، سوكول.

واعتبارًا من يوم الجمعة، كانت 14 سفينة محملة بسوكول عالقة حول ميناء يوسو في كوريا الجنوبية، بما في ذلك 11 سفينة من نوع أفراماكس وثلاث ناقلات نفط كبيرة جدًا، ووفقًا لبيانات تتبع الشحن، كبلر، والمتداولين. ويمثل الحجم المخزن في الناقلات 45 يومًا من الإنتاج من سخالين-1، والذي يبلغ متوسط إنتاجه 220 ألف برميل يوميًا.

وتأخرت شحنات سوكول إلى مؤسسة النفط الهندية بسبب مشكلات في السداد، مما أجبر أكبر شركة لتكرير النفط في الهند على السحب من مخزوناتا وشراء المزيد من النفط من الشرق الأوسط. وقال مصدر مقرب من مؤسسة النفط الدولية إن الشركة لا تتوقع استلام أي شحنات من سوكول قريبا بسبب الخلاف حول العملة التي ستستخدم لدفع ثمنها. ومؤسسة النفط الهندية هي شركة التكرير الحكومية الوحيدة التي أبرمت صفقة سنوية لشراء مجموعة متنوعة من الخامات الروسية، بما في ذلك سوكول، من شركة النفط الروسية الكبرى روسنفت.

وفي ظروف أخرى، قالت وكالة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إن حركة الشحن التي تمر عبر قناة السويس انخفضت بنسبة 45 بالمئة في الشهرين الماضيين منذ أن دفعت هجمات الحوثيين في اليمن شركات الشحن إلى تحويل مسار الشحن، مما أدى إلى تعطيل طرق التجارة البحرية المتوترة بالفعل.

وحذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الذي يدعم الدول النامية في التجارة العالمية، من مخاطر ارتفاع التضخم وعدم اليقين بشأن الأمن الغذائي وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة.

وقال جان هوفمان، رئيس الخدمات اللوجستية التجارية في الأونكتاد، إن هناك الآن ثلاثة طرق تجارية عالمية رئيسة تعطلت، بما في ذلك أيضًا تدفقات الحبوب والزيوت منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، وقناة بنما، حيث أدى انخفاض منسوب المياه بسبب الجفاف إلى انخفاض الشحن الشهر الماضي بنسبة 36% على أساس سنوي و62% عن العامين الماضيين.

وقال «نحن قلقون للغاية إذ إننا نشهد تأخيرات وتكاليف أعلى وانبعاثات غازات دفيئة أعلى». وقال إن الانبعاثات آخذة في الارتفاع لأن السفن تختار مسارات أطول وتساfer أيضًا بشكل أسرع للتعويض عن التحويلات.

وتتعامل قناة السويس مع 12-15% من التجارة العالمية و25-30% من حركة الحاويات. وانخفضت شحنات الحاويات عبر القناة بنسبة 82% في الأسبوع المنتهي في 19 يناير مقارنة بأوائل ديسمبر، بينما كان الانخفاض أكبر بالنسبة للغاز الطبيعي المسال. وكان الانخفاض في المواد السائبة الجافة أصغر وكانت حركة ناقلات النفط الخام أعلى قليلاً.

وسجلت الأسعار الفورية للحاويات أكبر زيادة أسبوعية لها بلغت 500 دولار، مما أثر ليس فقط على الشحنات من آسيا إلى أوروبا ولكن أيضًا على الطريق غير السويس إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة، والذي زاد بأكثر من الضعف. ومع ذلك، لا تزال المعدلات نحو نصف الذروة التي بلغت خلال جائحة كوفيد-19.



3 تقارير نفطية ترجح الزخم السعودي للأسعار والأعين على اجتماع «أوبك +» أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

رجحت ثلاثة تقارير نفطية استمرار الزخم السعودي لأسعار الخام، مدفوعة بالتوترات الجيوسياسية وسحب المخزونات والتغيرات الموسمية في الطلب.

وأوضح تقرير ريج زون أن أسعار الخام أظهرت حتى الآن استجابة ضعيفة لخفض الإمدادات الإضافي بمقدار 900 ألف برميل يوميا من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول وشركائها، لكنها تلاقى دعما من التوترات الجيوسياسية بما في ذلك الصراع في الشرق الأوسط والهجمات على الشحن في البحر الأحمر.

واستبعد حدوث أي تغييرات على سياسة إنتاج النفط في تحالف «أوبك +» خلال اجتماع لجنة المراقبة الوزارية الخميس المقبل، لافتا إلى أن كبار المنتجين بقيادة السعودية بدأوا هذا الشهر تخفيضات جديدة في الإنتاج ويحتاجون إلى مزيد من الوقت لتقييم تأثيرها.

واستشهد التقرير بتقييم «كومرتس بنك إيه جي»، الذي أوضح أنه في ظل الأسعار المرتفعة من غير المرجح أن تدعو لجنة «أوبك +» إلى تغيير الاستراتيجية.

وأشار التقرير إلى أنه لا توجد خطط لإصدار توصيات جديدة في اجتماع اللجنة التي ستتركز بدلا من ذلك على مراجعة مستويات الإنتاج في نهاية العام الماضي، لافتا إلى أن البيانات الكاملة ليناير - الشهر الأول من القيود الجديدة - لن تكون متاحة حتى في وقت الاجتماع.

تصاعد التوترات

ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن تصاعد التوترات في الشرق الأوسط ينعكس بقوة على سوق النفط، حيث شهدت أسواق النفط ارتفاعا كبيرا في ختام الأسبوع الماضي مع ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 5.26 في المائة، وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر الماضي ويعزى هذا الارتفاع إلى مزيج من المؤشرات الاقتصادية الأمريكية القوية والتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط.

وأشار التقرير إلى أثر اضطرابات الشحن في البحر الأحمر التي تفاقمت بسبب الحوادث الأخيرة التي شملت السفن التي تديرها شركة ميرسك والسفن الأمريكية، مبينا أن الهجمات تؤدي إلى زيادة المخاوف بشأن استقرار سلسلة التوريد.

وأفاد بأن أسعار النفط اكتسبت بعض الزخم الصعودي في الأسبوع الماضي، مدفوعة بالتوترات الجيوسياسية وسحب المخزونات، حيث يواصل المحللون مناقشة مدى خطورة المخاطر الجيوسياسية وما إذا كانت الطاقة الاحتياطية والإنتاج الجديد سيكونان قادرين على مواجهة مشكلات العرض. وأضاف التقرير «يبدو أن التحولات الموسمية في الطلب إلى جانب التخفيضات المتوقعة في أسعار الفائدة من شأنها أن تدفع أسعار النفط إلى الارتفاع في المستقبل القريب».

صادرات روسيا

فيما تحدث تقرير وكالة بلاتس الدولية للمعلومات النفطية عن العوامل المؤثرة في أسعار النفط، مشيراً إلى أن مصفاة توابسي الموجهة للتصدير التابعة لشركة روسنفت الروسية والمطلة على البحر الأسود تعرضت لأضرار بسبب حريق كبير قبل أيام وهو الأحدث في سلسلة من هجمات الطائرات دون طيار المشتبه بها من قبل أوكرانيا والتي تهدف إلى الإضرار بقدرة روسيا على استغلال صادرات النفط في حربها في أوكرانيا. وأشار إلى أن روسيا تقوم بتصدير نحو 4.8 مليون برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات من محطات النفط الغربية الرئيسية في «بريمورسك» و«أوست لوجا» على بحر البلطيق ومن «نوفوروسيسك» و«توابس» على البحر الأسود. وأفاد التقرير بأن روسيا تصدر نحو 80 في المائة من صادراتها من النفط الخام ومنتجات النفط من البحر الأسود وبحر البلطيق، وهي حصة متساوية تقريبا بين المنطقتين، على الرغم من أن تدفقات البحر الأسود تمثل حصة أكبر من تدفقات المنتجات المكررة.



«جازبروم» الروسية: خفض إمدادات «أوبك+» سيحقق التوازن في السوق الاقتصادية

قال ألكسندر ديوكوف الرئيس التنفيذي لشركة جازبروم نفط الروسية، اليوم، إن سوق النفط العالمية سجلت فائضا طفيفا.

وبحسب «رويترز»، توقع ديوكوف أن يحقق خفض الإمدادات الذي تنفذه مجموعة «أوبك+»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاءها، اعتبارا من بداية يناير الحالي التوازن في السوق.

وأقرت «أوبك+» في نوفمبر الماضي خفضا طوعيا للإنتاج بإجمالي 2.2 مليون برميل يوميا خلال الربع الأول من العام الجاري، وتقود السعودية خفض بنحو مليون برميل يوميا. ومن المقرر أن تعقد لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بـ «أوبك+» اجتماعا الخميس المقبل.

وقالت وكالة الطاقة الدولية، إن الإمدادات المتوقعة خلال 2024 تبدو في حالة جيدة مع الأخذ في الحسبان الصراع في الشرق الأوسط والمخاوف التي يثيرها بشأن الإمدادات.

وذكرت الوكالة، أنه من المرجح أن تسجل سوق النفط فائضا في الإمدادات، إن انتهت تخفيضات الإنتاج من «أوبك+» بحلول الربع الثاني من العام كما هو مقرر.



«ترافيغورا» تقيم المخاطر في البحر الأحمر بعد إصابات بناقلة نفط الشرق الأوسط

ذكرت شركة تجارة السلع «ترافيغورا» أن طاقم الناقلة «مارلين لواندا» أحمد حريقاً اندلع على متنها السبت، بعد أن أصيبت السفينة بصاروخ مضاد للسفن، أطلقه الحوثيون في خليج عدن يوم الجمعة.

والناقلة، التي تحمل شحنة من مادة النافتا الروسية، تم شراؤها دون الحد الأقصى للسعر المفروض بموجب عقوبات مجموعة السبع. وفق متحدث باسم «ترافيغورا».

وأضافت الشركة، في بيان: «لا توجد سفن أخرى تعمل لصالح (ترافيغورا) تعبر حالياً خليج عدن، ونواصل تقييم المخاطر التي تنطوي عليها أي رحلة بعناية، ولا سيما ما يتعلق بأمن وسلامة الطاقم بالإضافة إلى مالكي السفن والعملاء». ما يعني أنها ستدرس المرور بطريق رأس الرجاء الصالح.

وعلقت بعض شركات الشحن عمليات العبور من البحر الأحمر، الذي تصل إليه السفن عبر خليج عدن، وسلكت مساراً أطول وأعلى تكلفة حول أفريقيا لتجنب تعرضها لهجوم من جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران.

كانت شركة «قطر للطاقة»، ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، قد توقفت في وقت سابق من هذا الشهر عن إرسال ناقلات عبر البحر الأحمر بسبب مخاوف أمنية.

وقالت شركة «ترافيغورا»، في بيان لها، إن طاقم السفينة «مارلين لواندا» واجه لعدة ساعات من صباح السبت حريقاً اندلع في صهريج للشحن على الجانب الأيمن من الناقلة. وأضافت أنه تم إخماد الحريق بعد ظهر اليوم، وأن جميع أفراد الطاقم بخير.

وقالت «ترافيغورا»: «السفينة تبحر الآن نحو مرفأ آمن»، مضيفاً أن سفناً تابعة للبحرية الهندية والأميركية والفرنسية ساعدت في جهود إخماد الحريق.

وقال الجيش الأمريكي، في وقت سابق، إن سفينة تابعة للبحرية الأميركية وسفناً أخرى تقدم المساعدة، بعد أن أصيبت الناقلة «مارلين لواندا» بصاروخ مضاد للسفن أطلقه الحوثيون.

وأطلق مسلحو حركة الحوثي اليمنية المدعومة من إيران موجات من الصواريخ والطائرات المسيرة المحملة بمواد متفجرة على السفن منذ 19 نوفمبر (تشرين الثاني) رداً على العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.

وركّزت هجمات الحوثيين على استهداف سفن الحاويات التي تعبر البحر الأحمر. ويواصل كثير من ناقلات النفط المرور عبر هذا المسار.

وقالت القيادة المركزية الأميركية، في منشور على منصة «إكس»، إن الناقل «مارلين لواندا» التي ترفع علم جزر مارشال أصدرت نداء استغاثة يوم الجمعة، وأبلغت عن وقوع أضرار. وأضافت أن السفينة «كارني» وسفناً أخرى في التحالف قدّمت المساعدة للناقلة.

يأتي هذا في أعقاب إعلانات من شركات مثل شركتي النفط الكبيرتين «بي بي» و«شل» اللتين توقفتا مؤقتاً عن استخدام البحر الأحمر، حيث أدت هجمات الحوثيين، المتحالفين مع إيران، على السفن التجارية إلى إرباك حركة التجارة بين أوروبا وآسيا.

وأكد الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، أرسينيو دومينغيز، أن الأوضاع الراهنة في منطقة البحر الأحمر تفرض كثيراً من التحديات على حركة التجارة العالمية وسوق النقل البحرية، فضلاً عن تأثيراتها السلبية في قناة السويس والموانئ الموجودة في المنطقة.

وأكد دومينغيز، يوم الخميس، في اجتماع عبر الفيديو مع رئيس هيئة قناة السويس المصرية، الفريق أسامة ربيع، دعم المنظمة لحرية الملاحة، ودعا إلى التهدئة في منطقة البحر الأحمر.

وقال إن الملاحة بقناة السويس ما زالت مفتوحة أمام الجميع، «خاصة في ظل التحديات اللوجيستية والأمنية التي تواجهها السفن التي تلجأ للالتفاف حول طريق رأس الرجاء الصالح، فضلاً عن التحديات البيئية التي تفرضها طريق رأس الرجاء الصالح بوصفها مساراً غير مستدام لحركة الملاحة، نظراً لافتقارها للخدمات اللازمة».

ويوم الجمعة، أشارت تصريحات أميركية إلى استقرار أكبر اقتصاد في العالم وعدم تأثره بأزمة البحر الأحمر حتى الآن، وقالت لاييل برينارد، مديرة المجلس الاقتصادي الوطني بالبيت الأبيض، إن واشنطن تخاطر بالتعرض بعض الشيء للتباطؤ الاقتصادي في الصين واضطرابات الشحن في البحر الأحمر، لكن المخاطر تبدو تحت السيطرة، مضيفة أن وضع الاقتصاد الأميركي يدعو للتفاؤل.



نوفاك: روسيا أوفت بتعهدا بخفض صادرات النفط في إطار «أوبك+» اقتصاد الشرق

نفذت روسيا تخفيضات إمدادات النفط الخارجية التي تعهدت بها، وفقاً لتصريحات نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك.

تعهدت موسكو، بالتنسيق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، بتعميق تخفيضات صادرات النفط إلى 500 ألف برميل يومياً في الربع الحالي مقارنةً بالمتوسط في مايو ويونيو. ويشمل ذلك قيوداً على الصادرات اليومية من الخام بواقع 300 ألف برميل، و200 ألف برميل من المنتجات المكررة.

نقلت وكالة إنترفاكس للأنباء عن نوفاك يوم السبت في موسكو «بالطبع وصلنا إلى هذه المستويات».

ومن المقرر أن تعقد لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتحالف «أوبك+» اجتماعاً عبر الإنترنت الأسبوع المقبل لمناقشة سياسة إنتاج النفط. ولا يخطط التحالف لإجراء أي تغييرات في سياسته الإنتاج، وفقاً لعدد من المندوبين بالمجموعة.

وأضاف نوفاك: «سوق النفط متوازنة الآن بفضل إجراءات (أوبك+)، ولهذا السبب فالوضع تحت السيطرة».



صادرات الأمونيا الخضراء تترقب 8 مشروعات عالمية بقيادة السعودية دينا قدري الطاقة

تترقب صادرات الأمونيا الخضراء دفعة هائلة من 8 مشروعات كبرى في مختلف أنحاء العالم، سعياً لتوفير إمدادات منخفضة الكربون، والابتعاد عن الوقود الأحفوري.

وكشفت تقديرات حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة، أن هناك نحو 13 مليون طن من الطاقة الإنتاجية من أكبر مشروعات تصدير الأمونيا الخضراء في العالم، من المقرر أن تدخل حيز التشغيل بحلول عام 2027. وهو الأمر الذي أعطى بريقاً من الأمل لتلبية الطلب المتزايد على ناقلات الأمونيا، إلا جزءاً صغيراً فقط من هذه المشروعات قد اتخذ قرار الاستثمار النهائي.

وتستعرض منصة «الطاقة» في هذا التقرير أهم المشروعات المرتقبة لتصدير الأمونيا الخضراء حول العالم.

1- نيوم في السعودية

أعلن مشروع نيوم في الأصل عام 2020 من قبل المساهمين في شركة نيوم للهيدروجين الأخضر: شركة نيوم السعودية بنسبة 33.4%، وشركة أكوا باور السعودية (Acwa Power) بنسبة 33.3%، وشركة إير برودكتس الأميركية (Air Products) بنسبة 33.3%.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، أعلنت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر توقيع اتفاقيات مع بنوك محلية وإقليمية وعالية لبناء منشأة هيدروجين أخضر متكاملة في السعودية، بقيمة إجمالية تبلغ 8.4 مليار دولار.

وسيُنتج المشروع ما يصل إلى 600 طن من الهيدروجين الأخضر يومياً من 110 أجهزة للتحليل الكهربائي بسعة 20 ميغاواط، تعمل بقدرة 4 غيغاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، من أجل إنتاج ما يصل إلى 1.2 مليون طن سنوياً من الأمونيا للتصدير، عند بدء التشغيل التجاري في عام 2026.

كما يشتمل المشروع على وحدة فصل الهواء لإنتاج النيتروجين، ومحطات طاقة متجددة، وبطاريات لتخزين الكهرباء، وبنية تحتية لشبكة نقل الكهرباء.

- بومونت في أميركا

من المقرر أن يبدأ مصنع تكساس التابع لشركة الأسمدة الهولندية أو سي آي (OCI) الإنتاج خلال عام 2025، وسينتج 1.1 مليون طن متري سنويًا.

وسيكون مصنع «أو سي آي» أول منشأة تجارية جديدة في العالم لاحتجاز وعزل 95% من الانبعاثات الناتجة عن صناعة الأمونيا، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة، نقلًا عن منصة «كميكال آند إنجينيرينغ نيوز» (C&EN).

ومن أجل زيادة إنتاج الأمونيا الخضراء، ستشتري شركة «أو سي آي» الهيدروجين الأخضر من شركة نيو فورترس إنرجي (New Fortress Energy)، التي تطوّر محطة تحليل كهربائي بقدرة 100 ميغاواط.

كما أنها تتعاون مع شركة توريد الغاز الصناعي ليندي (Linde) بمشروع الأمونيا الزرقاء في بومونت.

-3 يونيجيل في البرازيل

أعلنت شركة صناعة الكيماويات البرازيلية يونيجيل (Unigel) استثمار ما يصل إلى 1.5 مليار دولار في مجمعها بولاية باهيا لإنتاج الهيدروجين الأخضر، ليكون الأول من نوعه على النطاق الصناعي.

ومن المقرر أن يتوسع المصنع -الواقع في مدينة كاماتساري- بمراحله الـ3، حتى يحقق إنتاج 100 ألف طن من الهيدروجين بحلول عام 2027، أو 600 ألف طن من الأمونيا، وفق ما رصدته منصة الطاقة، نقلًا عن وكالة رويترز.

وتشتمل المرحلة الأولى على جهاز تحليل كهربائي بقدرة 60 ميغاواط، لإنتاج 10 آلاف طن من الهيدروجين الأخضر، و60 ألف طن من الأمونيا الخضراء، ثم ستتضاعف المرحلة الثانية 4 مرات، لتصل إلى 240 ميغاواط، مع استمرار المفاوضات بشأن المرحلة الثالثة.

وسيُحصل على الهيدروجين الأخضر من تحويل طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية إلى أجهزة التحليل الكهربائي بقدرة 20 ميغاواط من شركة ثيسنكروب نوسيرا الألمانية (Thyssenkrupp Nucera).

وقال رئيس شركة يونيجيل، روبرتو نورونها سانتوس، إن معظم إنتاج المصنع سيُصدّر -في البداية- إلى مناطق مثل أوروبا، لتلبية الطلب على المنتجات التي تقلل أو تقضي على انبعاثات الكربون بالكامل، وفق ما نقلته منصة «رينيوبلز ناو» (Renewables Now).

- بوينت توبر في كندا

وافقت شركة إيفرويند فيولز الكندية (EverWind Fuels Company) وشركة إي أو إن هيدروجين الألمانية (E.ON Hydrogen) على توريد الأمونيا الخضراء إلى ألمانيا بدءًا من عام 2025، من منشأة الإنتاج الأولية التابعة لشركة إيفرويند في بوينت توبر بمقاطعة نونافا سكوشا.

وتُعدّ بوينت توبر منشأة متعددة المراحل لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، ومن المتوقع أن تصل إلى التشغيل التجاري في أوائل عام 2025، وفق ما جاء في بيان صحفي اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتوصلت شركة إيفرويند إلى اتفاق مع شركة يونيبر الألمانية لشراء 500 ألف طن متري سنويًا، التي تمثل الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

وحصلت شركة إيفرويند، على دعم تطوير من الحكومة الفيدرالية الكندية لمركز الطاقة الخضراء الذي يجري تطويره في نونافا سكوشا، وفق ما نقلته منصة «أوفشور إنرجي» (Offshore Energy). وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، قالت إيفرويند، إنها توصلت إلى اتفاق من حيث المبدأ مع الوكالة الكندية لتنمية الصادرات، بشأن شروط تسهيلات دين بقيمة 125 مليون دولار لدعم المشروع، الذي يُعدّ تجسيدًا لجسر الهيدروجين عبر المحيط الأطلسي بين كندا وأوروبا.

5- جزيرة جيبسون في أستراليا

مشروع الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في جزيرة جيبسون هو عبارة عن تعاون بين شركة فورتسكيو الأسترالية (Fortescue) وشركة إنسياتك بيفوت (Incitec Pivot) لتحويل وتطوير مرافق الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في جزيرة جيبسون، وهي منطقة صناعية في بريسبان.

ويتضمن المشروع المقترح تطوير منشأة لإنتاج الهيدروجين، إذ يُنتج الهيدروجين الأخضر عن طريق التحليل الكهربائي، والذي سيُغذّى إلى مصنع الأمونيا المحدث التابع لشركة إنسياتك بيفوت، بجوار موقع فورتسكيو، لإنتاج الأمونيا الخضراء. ومن المتوقع أن ينتج المشروع الجديد ما يصل إلى 70 ألف طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا، والذي سيُستعمل بعد ذلك لإنتاج ما يصل إلى 400 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنويًا، عند بدء التشغيل التجاري في عام 2026.

6- فيرست أمونيا تكساس في أميركا

وافقت شركة المرافق الألمانية يونيبر (Uniper) مؤقتًا على شراء جميع الأحجام من مشروع الأمونيا الخضراء، بقدرة 300 ميغاواط، التابع لشركة فيرست أمونيا (First Ammonia) على ساحل خليج تكساس، ما دفع المشروع الذي تبلغ تكلفته مليون دولار إلى اتخاذ قرار الاستثمار النهائي.

وتخطط شركة فيرست أمونيا لبدء المرحلة الأولى من التشغيل في الموقع، إذ ستشغّل 300 ميغاواط من أجهزة التحليل الكهربائي بوساطة موارد الرياح والطاقة الشمسية، بحلول أواخر عام 2025، مع إنتاج أول أمونيا خضراء في عام 2026، وفق ما رصدته منصة الطاقة، نقلًا عن منصة «هيدروجين إنسايت» (Hydrogen Insight).

ويُمكن أن تشهد المرحلة الثانية زيادة المشروع إلى 1 غيغاواط، على الرغم من أن شركة فيرست أمونيا لم تحدد بعد إطارًا زمنيًا لذلك.

7- بيسيم في البرازيل

تعهدَ رئيس مجلس إدارة شركة فورتسكيو الأسترالية (Fortescue)، الملياردير أندرو فورست، باستثمارات تصل إلى 5 مليارات دولار في مشروع كبير للهيدروجين الأخضر في البرازيل، ما يثير تساؤلات حول ما إذا كان المخطط يقترب من قرار الاستثمار النهائي.

ويتعلق الاستثمار بمشروع الهيدروجين الأخضر المقترح لشركة فورتسكيو بقدرة إنتاجية تبلغ 300 ألف طن سنويًا بميناء بيسيم، في ولاية سيارا شمال شرق البلاد، بحسب ما نقلته منصة «هيدروجين إنسايت».

وقد حصلت الشركة الأسترالية -مؤخرًا- على الموافقة لبيان الأثر البيئي الخاص به، بالإضافة إلى تأكيد ترخيص أولي للعمل من الهيئات التنظيمية البرازيلية.

وقالت فورتسكيو، إنها ستطوّر مشروع بيسيم في البرازيل على مرحلتين، تتطلب الأولى 1.2 غيغاواط من الطاقة المتجددة والثانية 900 ميغاواط، ليصل المجموع إلى 2.1 غيغاواط.

وسيُحول 837 طنًا من الهيدروجين الأخضر الذي تنتجه يوميًا إلى أمونيا خضراء لتصديرها إلى الأسواق الدولية، ومن المقرر أن يبدأ التشغيل التجاري في عام 2027.

8- المركز الآسيوي للطاقة المتجددة

استحوذت شركة النفط البريطانية بي بي (BP) على حصة قدرها 40.5% في المركز الآسيوي للطاقة المتجددة (AREH)، الذي من شأنه أن يصبح أحد أكبر مراكز الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر في العالم، وفق ما جاء في بيان صحفي اطلّعت عليه منصة الطاقة. استنادًا إلى تطوير توليد الطاقة المتجددة على نطاق عالمي، يهدف المركز الآسيوي -الذي يقع في منطقة بيلبارا بغرب أستراليا- إلى توفير الطاقة المتجددة للعملاء المحليين، وأيضًا إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء لسوق الطاقة الأسترالية المحلية والتصدير إلى المستعملين الدوليين الرؤساء.

ولدى المركز الآسيوي خطط لتطوير توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية البرية على مراحل متعددة إلى قدرة توليد إجمالية تصل إلى 26 غيغاواط، أي ما يعادل إنتاج أكثر من 90 تيراواط ساعة سنويًا، وهو ما يمثل نحو ثلث إجمالي الكهرباء المولدة في أستراليا في عام 2020.

ومن المتوقع أن يكون المشروع -بكامل طاقته- قادرًا على إنتاج نحو 1.6 مليون طن من الهيدروجين الأخضر، أو 9 ملايين طن من الأمونيا الخضراء سنويًا.



تعليق صادرات الغاز المسال الأميركي يضع أوروبا في مأزق.. ما القصة؟ أحمد أيوب الطاقة

صاحب قرار الرئيس الأميركي جو بايدن -بشأن تعليق صادرات الغاز المسال الأميركي من محطات التصدير الجديدة- تحذيرات جمة من استمرار اعتماد القارة الأوروبية على الغاز المسال القادم من واشنطن؛ لارتباطه بلعبة السياسة الأميركية.

وتأتي هذه التحذيرات وسط معاناة القارة العجوز ضعف إمدادات الطاقة لديها بعد توقف وارداتها من الغاز الروسي بصورة كبيرة في إطار سياستها العقابية لوسكو جرّاء غزوها لأوكرانيا منذ فبراير/شباط 2022، بحسب ما طالعه منصة الطاقة المتخصصة.

وكانت روسيا قد قلّصت إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا، في خطوة استهدفت -آنذاك- زيادة الأسعار وتسريع الموافقة على خط أنابيب نورد ستريم 2 المثير للجدل، وبعد دخول القوات الروسية أوكرانيا وضع الاتحاد الأوروبي خطة نهائية لاستبدال تدفقات من روسيا أكبر موريده، وكانت صادرات الغاز المسال الأميركي هي الخيار الأفضل لسد هذه الفجوة.

تعليق الصادرات الجديدة

أصدر الرئيس الأميركي جو بايدن، قرارًا، يوم الجمعة 26 يناير/كانون الثاني 2024، بتجميد الموافقات على مشروعات جديدة لتصدير الغاز المسال، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تعليق صادرات الغاز المسال الأميركي من هذه المشروعات المحتملة.

وُبررت هذه الخطوة بوصفها محاولة لإرضاء نشطاء المناخ قبيل الانتخابات الرئاسية المرتقبة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

ولاقى هذا القرار الخاص بتعليق مشروعات صادرات الغاز المسال الأميركي ترحيبًا كبيرًا من قبل نشطاء البيئة والمناخ، واصفين إقدام بايدن على ذلك بالخطوة الجريئة والشجاعة. ومن المقرر أن تُجري وزارة الطاقة الأميركية مراجعات خلال مدة تعليق الصادرات وقياس أثره في المشروعات من الناحية البيئية والاقتصادية.

تجدد الإشارة إلى أن أميركا جاءت في ترتيب متقدم للغاية بقائمة أكبر مُصدري الغاز المسال في العالم بنهاية 2023، وسجلت القدرة التصديرية لها نموًا إلى 3 أضعاف، وكان يُخطط لزيادة هذه الأحجام مع إدخال المشروعات الجديدة حيز التشغيل، تمهيدًا لتسجيل أرقام قوية بحلول 2030.

أوروبا والغاز المسال الأميركي

كادت أوروبا على مدار العامين الماضيين أن تتخلى عن الغاز الروسي، وقطعت على هذا الطريق شوطًا كبيرًا اعتمادًا على صادرات الغاز المسال الأميركي القادم من واشنطن الحليفة الإستراتيجية للقارة العجوز.

وفي هذا السياق، قالت رئيس قسم الأبحاث ومعلومات السوق لدى شركة الأبحاث ساينماكس (Synmax): «ما زال الغاز المسال الأميركي يُشكل حجر الزاوية في إستراتيجية تنويع الإمدادات في أوروبا»، وفقًا لما نشرته وكالة بلومبرغ، في 27 يناير/كانون الثاني 2024.

وفي غضون مدة قصيرة للغاية، تمكّنت الولايات المتحدة الأميركية من اقتناص حصة كبيرة من إمدادات الغاز الأوروبية متفوقة على كل الإمدادات الروسية التي ما زالت تشق طريقها إلى القارة العجوز.

وتشكل صادرات الغاز المسال الأميركي الآن نحو نصف إمدادات أوروبا؛ وهي حصة من المتوقع نموها بشكل كبير.

وفي سياق متصل، فيما يتعلق بالغاز المشحون عبر خطوط الأنابيب أيضًا؛ فإن الولايات المتحدة الأميركية هي ثاني أكبر مورد للغاز في التكتل الأوروبي بعد النرويج، وهو تطور خطير لصالح أميركا التي بدأت في تصدير الغاز الصخري فقط منذ عام 2016.

إمدادات أوروبا في خطر

دقّ قرار إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، وقف تصاريح المشروعات الجديدة التي من شأنها زيادة صادرات الغاز المسال الأميركي، ناقوس الخطر أمام الحكومات في القارة العجوز التي يزيد اعتمادها بشكل ملحوظ على الغاز الأميركي فائق التبريد.

ويمكن القول إن استمرار اعتماد أوروبا على الغاز المسال الأميركي يزداد خطورة يومًا بعد يوم، ولا سيما مع عدم القدرة على التنبؤ بمدى مرونة استقبال تدفقات الغاز الروسي في المستقبل. وتتجلّى مظاهر خطر استمرار الاعتماد على صادرات الغاز المسال الأميركي على أكثر من صعيد؛ فإلى جانب أن الوقود القادم من واشنطن تؤثر فيه لعبة السياسة والانتخابات والصراع الديمقراطي الجمهوري الذي لا ينتهي؛ فإن إمداداته قد تتأثر أيضًا بسبب عوامل طبيعية أو بيئية خارجة على السيطرة مثل موسم الأعاصير التي تندلع في مناطق متفرقة على المحيط الأطلسي.

ويمكن أن يؤدي انقطاع التيار الكهربائي في مصانع ساحل الخليج الأمريكي أو موجات البرد المفاجئة من مدينة «هيوستن» الأمريكية إلى مدينة «قوانغتشو» الصينية إلى إعادة رسم خريطة الصفقات المربحة بين عشية وضحاها، ومن بينها صفقات توريد الغاز المسال إلى أوروبا.

وقال كبير الباحثين المشاركين في مركز سياسة الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا إيرا جوزيف: «هناك خطر في حدوث تغيير كبير بسياسة الولايات المتحدة في المستقبل».

وأضاف أن أوروبا نجحت في استبدال عائق محتمل بآخر؛ الأمر الذي جعل نظام الطاقة لديها ضعيفًا ومكشوفًا.

هيمنة أميركية

ينظر إلى أن تركيز اعتماد أوروبا على صادرات الغاز المسال الأمريكي يُعد بمثابة نفوذ جيوسياسي هائل للولايات المتحدة.

وفي ذروة أزمة نقص إمدادات الطاقة في أوروبا، ألقى وزير المالية الفرنسي برونو لومير، باللوم على مُصدري الغاز المسال لتوظيفهم حرب روسيا على أوكرانيا من أجل تشجيع «الهيمنة الاقتصادية الأمريكية وإضعاف أوروبا»، ودعا إلى شراكة اقتصادية أكثر توازنًا مع الولايات المتحدة.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- صادرات الغاز المسال الأمريكي حسب المنطقة خلال المدة من فبراير/شباط 2016 حتى يوليو/تموز 2023

ولم تستجب أوروبا الغربية كثيرًا لهذه التحذيرات؛ إذ استوردت كميات كبيرة من الغاز المسال من الولايات المتحدة في العام الماضي أكثر مما استوردته من أكبر 8 موردين آخرين مجتمعين.

وقال العضو المنتدب في شركة أكسنتشر الاستشارية أوجان كوس، «أوروبا تخاطر بالاعتماد على مورد واحد، وفي نهاية المطاف تقع تحت رحمة الأسعار التي يحدونها»، في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكدًا أن هذا يهدد بزيادة فواتير الطاقة في أوروبا إلى مستويات عالية.



الطاقة الشمسية في السعودية تشهد تقنيات جديدة تخدم المشروعات الكبرى أحمد أيوب الطاقة

تشهد تقنيات الطاقة الشمسية في السعودية تطورات مهمة للغاية من شأنها توفير مصادر الطاقة المتجددة للمشروعات القومية الكبرى مثل مشروع نيوم الذي تتبناه المملكة.

وقاد فريق من العلماء بجامعة الملك سعود بحثاً تضمن تقييم عدد من السيناريوهات لنشر محطات الطاقة الشمسية المركزة في مدينتي سعودييتين هما الرياض وتبوك، وفقاً لما طالعتة منصة الطاقة المتخصصة.

ووجد الباحثون أن دمج الطاقة الشمسية المركزة مع مشروعات الطاقة الكهروضوئية في مشروع واحد يمكن أن يوفر أفضل مُكون تنافسي من حيث التكلفة، خاصة أن المدينتي السعوديتين لهما ظروف مناخية وإشعاعية مختلفة، وهي خطوة مهمة للغاية على طريق تطوير تقنيات الطاقة الشمسية في السعودية.

أنظمة الطاقة الشمسية

تعتمد أنظمة الطاقة الشمسية المركزة على استعمال المرايا أو العدسات لتركيز مساحة كبيرة من ضوء الشمس على مساحة صغيرة، وخلالها تنتج الطاقة الكهربائية عندما تُحوّل الطاقة الشمسية إلى حرارة، وهي توجه مهم لتعزيز مستهدفات الطاقة الشمسية في السعودية خلال المرحلة المقبلة.

وتستعمل أنظمة الطاقة الشمسية المركزة لإنتاج الكهرباء عن طريق تركيز كمية كبيرة من الطاقة الشمسية على منطقة صغيرة، وتعد مرايا القطع المكافئ وأبراج الطاقة الشمسية هي أحد أبرز أمثلة صور الطاقة الشمسية المركزة.

ويوضح الجغرافيا التالي -الذي أعدّه فريق منصة الطاقة المتخصصة- الفرق بين الطاقة الشمسية المركزة والطاقة الكهروضوئية: وأوضح الباحثون أن الدراسة تُقدم طريقة جديدة للتفكير حول إمكانات محطات الطاقة الشمسية المركزة ليس فقط لتوفير قدرات الأحمال الكهربائية الأساسية، ولكن لتكون بمثابة أصول لتوليد الكهرباء بصورة أكثر مرونة تجمع مزيج من حرارة الشمس المباشرة والكهرباء الفائضة من محطات الطاقة الكهروضوئية أو مزارع الرياح التي قد تتعرض لفقدان جزء من قيمتها.

وأضافوا أن التقنية الجديدة سيكون بإمكانها توفير قدرات الأحمال الأساسية بصورة متجددة بالكامل، وفقاً لما نشره موقع بي في ماغازين (PV Magazine)، في 26 يناير/كانون الثاني 2024.

تقنية الدمج

تضمّنت نتائج الدراسة إنشاء محطة الطاقة الشمسية الهجينة المدمجة من الطاقة الشمسية المركّزة والكهروضوئية في مدينتي الرياض وتبوك، ونُشرت هذه الدراسة مؤخراً في مجلة «دراسات حالة في الهندسة الحرارية» (Case Studies in Thermal Engineering). وعرض الباحثون نتائج 3 عمليات محاكاة مختلفة وغطّوا 3 أنواع من المشروعات، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة. وأُجريت جميع عمليات المحاكاة باستعمال سلسلة زمنية لا يعرف بسنة الرصد الجوي النموذجية (typical meteorological year) لتغيرات الأرصاد الجوية؛ بما في ذلك مكونات الإشعاع المباشر ودرجة الحرارة وسرعة الرياح.

وأظهرت نتائج الدمج الذي يشمل إضافة محطة كهروضوئية إلى محطة التحميل الأساسية الأصلية للطاقة الشمسية المركّزة، انخفاضاً في تكلفة الطاقة بنسبة 18% في الرياض و7% في تبوك.

وأوضح الباحثون أنه يمكن لفهوم الدمج توسيع إمكان تطبيق تكنولوجيا الطاقة الشمسية المركّزة على المناطق ذات أشعة الشمس المباشرة الأقل.

نيوم والطاقة الشمسية المركّزة

قال أحد الباحثين المشاركين في الدراسة ألبرتو بوري، إن الطاقة الشمسية المركّزة التي تعد بمثابة مصدر الطاقة المتجددة الوحيد الذي يتمتع بالقيمة المضافة المتمثلة في إمكان التوزيع على نطاق واسع للمشروعات الكبرى، سوف تحقق انتشاراً أكبر من الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح. وأرجع «بوري» ذلك لكون الطاقة الشمسية المركّزة تعتمد على تخزين الطاقة الداخلية؛ لذلك فهي لا تحتاج إلى حلول خارجية للتخزين.

وأظهرت دراسة حديثة أخرى من جامعة الأمير محمد بن فهد أن مدينة نيوم المستقبلية في المملكة العربية السعودية ستستعمل مصادر الطاقة المتجددة التي تتمتع بأفضل فرص الانتشار مثل الطاقة الشمسية المركّزة. ويُعد مشروع مدينة نيوم جزءاً من جهود ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، للتحويل إلى اقتصاد أقل اعتماداً على النفط، وفق ما طالته منصة الطاقة المتخصصة. تجدر الإشارة إلى أن أحد الفروق الرئيسة بين الطاقة الشمسية المركّزة والطاقة الكهروضوئية يتمثل بشكل في أنه يمكن تركيب الأنظمة الكهروضوئية على نطاق واسع في الوحدات السكنية ومحطات توليد الكهرباء، بينما تقتصر تقنيات الطاقة الشمسية المركّزة على المشروعات الكبرى فقط.

شكراً